مقال

# اقتصادنا المأمول بين المبادئ والغايات

حمزة بالقروية

مركز الشيخ
علي الغرياني للكتاب

يُعتبر ضعف الاقتصاد وتراجعه من أكبر المشاكل التي تُعاني منها مُجتمعاتنا العربيّة المُسلمة، ولقد أصبحت ثقافة الاستهلاك والجمود والرّكود عنوانًا للعالم العربي بصفة عامّة، ولو أردنا أن نبحث عن المصنوعات التي تصنع بأيدينا، وعن الأشياء التي نُنتجُ للعالم، أو عن مُساهماتنا في تطوير الاقتصاد العالمي، لعُدنا -للآسف- صِفْر الأيدي.

في ظلّ هذا الواقع الذّي نعيشه، تعالَتْ أصوات الإصلاح منذ زمن طويل، إلا أنها جميعها لم تثمِر الحلول اللازمة لمشاكلنا، ولنا أن نتساءل لِماذا؟

ويبدو لنا أن مُختلف البرامج الإصلاحيّة كانت وما تزال ذات قوالب غربيّة جاهزة مُستوردة، لا تتماشى إلاّ مع واقع المُجتمعات الغربيّة، ولا تُقدّم حُلولاً إلا لمشاكلهم الاقتصاديّة المُرتبطة بهم، وليست لها أيّ صلة بمشاكل المُجتمعات العربيّة، فهي بعيدة عن واقعهم، ولأنّها أيضًا برامج لا تتماشى إلاّ مع القيم الغربيّة الماديّة، على عكس حاجة مُجتمعاتنا المُسلمة التي لها ثوابت وركائز أساسيّة قائمة على مفهوم الحلال والحرام، ممّا أسفر ذلك على بقاء هذه البرامج في خانة الأعمال النّظريّة غير القابلة للنّجاح.

ومن الغريب اليوم بعد كلّ هذه التّجارب الفاشلة، أن يُصرّ البعض من بني جلدتنا على التّرويج بأنّ نجاحنا الاقتصادي لن يكون إلاّ بتطبيق الأنظمة الاقتصاديّة الغربيّة الرّأسماليّة، وفي المُقابل يتمّ إهمال المنهج الاقتصادي -المنضبط بتعاليم الإسلام- ورفض العودة إليه أو دراسته بدعوى أنّ الإسلام ليس له منهج اقتصادي واضح المعالم، وأنه لم يعد يصلح لهذا الزّمان بسبب التغيّرات التي حصلت في حياة النّاس. فما ما مدى صحّة هذا الادعاء؟

منهج الاقتصاد الإسلامي:

يقول الدكتور يوسف القرضاوي:" إن كان المقصود بالنهج أو النظام: الصورة التّفصيليّة التّي تشمل الفروع والجزئيّات والتّطبيقات المُتنوّعة، فالإجابة عندي بالنفي، وإن كان المقصود: الصورة الكلية التي تتضمن الأسس الهادية والقواعد الحاكمة والتوجهات الأساسية الضابطة، وبعض الفروع ذات الأهميّة الخاصّة، فالإجابة عندى بالإيجاب. ذلك أنّ منهج الإسلام الذّي عرف بالاستقراء: أنه يُجمل في الأمور التي تتغيّر كثيرًا بتغير البيئات والأزمان، ويُفصّل في الأمور التي لا تتغيّر كثيرًا. ولا ريب أنّ الاقتصاد والسياسة من الأمور كثيرة التغيير، فلهذا اكتفت فيها النصوص

بوضع المبادئ والقواعد الكليّة والتوجيهات الأساسية، وهذا ما نقصده إذا قلنا: نهج أو نظام إسلاميّ، فإن كان هذا هو المراد، فهو ما أؤمن به، وأدعو إليه.

ونستنتج من ذلك أنّ للاقتصاد الإسلامي مبادئ كُبرى ثابتة، لا تتغيّر صالحة لكلّ زمان ومكان، ولكن قد تختلف وسائل تطبيقها على حسب ما يُناسب تطوّرات العصر وبما يتناسب مع مصالح المُجتمع.

**ومن هذه المبادئ مفهوم الملكيّة التّي تنقسم إلى أربعة أقسام:**

**أوّلها**: الملكيّة الفرديّة الخاصة حيث لكلّ إنسان أن يَملك الثروات وله حرّية التصرّف فيها ما لم يُصبح هنالك ترف أو إسراف أو فساد وضرر بالمجتمع، على أن يكون هدف هذه الملكيّة زيادة الإنتاج وتوليد الثروات ودفع الفرد للمشاركة الفاعلة في النّشاط الاقتصاد، بدون كسل أو جمود أو ركود عملاً بقوله تعالى:" لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ" [النساء: 32].

**ثانيها**: الملكية العامة كأرض الخراج وأرض البياض التّي تتعلّق بأجيال المجتمع الحالية والمستقبلية، فعندما فتح الخليفة عمر ابن الخطاب أرض سواد العراق رأى أن تبقي هذه الأرض الشاسعة حقًّا لكلّ المُسلمين إلى يوم يُبعثون غير مُقتصرة على الجنود ومن كان موجودًا في العراق، وكثروات الأرض من معادن وغاز ونفط وطاقات طبيعية متجددة، وكمصادر الطاقة العامة كحجارة البناء، وهذه الملكيّة تديرها الدولة نيابة عن المجتمع ولا تُفرّط فيها للملكيّة الفردية الخاصّة، والهدف منها تمكين الأفراد من الإنتاج وتيسير نشاطهم الاقتصادي.

**ثالثها**: الملكية المجتمعية حيث تبقى في حيازة الدّولة نيابة عن المجتمع مع ضمان حُسن إدارتها من أجل تحقيق مصالح المجتمع، والهدف منها التوزيع العادل للجميع ولكلّ حقّ فيها غنيًّا كان أو فقيرًا عملاً بقوله صلى الله عليه وسلّم:" الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ : فِي الْمَاءِ وَالْكَلَأ وَالنَّارِ"(2).

رابعُها: الملكية الوقفيّة التّي يُقرّر صاحبها تحويل ما يملك إلى المصالح الاجتماعية العامة ليَنتفع بها النّاس، فهي عبارة عن ملكية تطوّعية غير

ربحيـة تغطية لنقائص المجتمـع في القطاع الخّـاص والحُكومي في مُختلف المجالات.

## ◆ مبادئ في الاقتصاد الإسلامي:

من مبادئ الاقتصاد الإسـلامي المكوّنـة لمنهجه أيضًا المبادلة والمعاوضة حيـث هنالـك تفاوت فـي القـدرات والطّاقات البشـريّة وكلّ قادر علـى الإنتاج فـي مجالـه، ومـن ثـمّ يتـمّ التبـادل والمعاوضـة بيـن الجميع لنفـع بعضهم البعـض مقابـل مبلغ مالـي إزاء ما تـمّ إنتاجه في حالـة البيع والشّـراء، وهذا المبـدأ قائـم علـى تعظيم المنافع إذْ يسـعى كلّ واحد إلـى تعظيم ما ينتجه عـن طريـق الإتقان والإبـداع فيه، ولا تُبـرَم العقـود إلاّ برضـاء الطّرفين بدون ظُلـم أو فسـاد، كمـا هـو الحـال في العقـود الربويـة المحرمـة شـرعًا، والتّي تقـوم عليهـا الأنظمة الاقتصاديّـة الغربيّة.

يُبيّن لنا الأسـتاذ سـيّد قطب خطورة هذه المعاملات فيقول: "وفي مقدمة هـؤلاء الأسـاتذة الذيـن يعيبون هذا النظـام مـن الناحية الاقتصاديـة البحتة دكتـور شـاخت الألماني ومدير بنك الرايخ الألماني سـابقا. وقـد كان مما قاله فـي محاضرة له بدمشـق عـام 1953 أنه بعملية رياضية "غيـر متناهية" يتضح أن جميـع المـال فـي الأرض صائـر إلـى عـدد قليـل جـدًّا مـن المرابيـن. ذلـك أن الدائـن المرابـي يربـح دائمـا فـي كل عمليـة، بينمـا المدين معـرض للربح والخسارة."

فالمُرابـي سيسـعى إلـى رَفع سـعر الفائـدة لصالحـه، ويُوهم أهـل التجارة والصّناعـة حاجتهـم لمالـه، ومـن ثـمّ يجـدون أنفسـهم عاجزين عن السّـداد مـع تواصـل ارتفـاع الفوائـد، وبالتّالـي ينكمـشُ حجم المـال المُسـتخدم في هـذه المجالات ممّا يعـود بالضّرر علـى العاملين فيها، ويتراجـع حجم الإنتاج وينعكس ذلك سـلبًا علـى المقدرة الشّـرائيّة للأفراد، وفي هـذه الحالة يقوم المرابـون بخفـض الفوائـد مـن أجل إعادة تشـجيع النّـاس للتّعامـل معهم مـن جديد، ويقـوم أصحاب الصّناعـات والتّجار بدفع الفوائـد عن طريق جيوب المُسـتهلكين، برفـع أسـعار المـواد الاسـتهلاكيّة ممّـا يُصبـح عبئًـا علـى مُختلـف شـرائح المُجتمـع. وأمّـا الدّيـون الرّبويّة التـي تقترضهـا الحكومات من المؤسّسـات الدّوليّـة لتقوم بالإصلاحـات والمشـروعات التّنمويّة فإنّها سـتقوم بتسـديدها عن طريق الزيادة في الضّرائب وإن عجزت فإنّها سـتقع في قبضـة الاسـتعمار الاقتصادي.

ومنها أيضًا الحرية الاقتصادية حيث كُلّ له حرّية مطلقة في أمواله وثرواته، إلا أن هذه الحرية تنتهي عند إحداث الضرر بالنّفس أو بالمجتمع أو بالمحيط الذي نعيش داخله، أو بتسخير الثروات في مسالك الانحراف والفساد والمحرمات والتّرويج لها. ولا ننسى أيضا مبدأ السّوق الحر القائم على حريّة التعامل، فبعدما أنشأ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم السّوق في المدينة بدأ يُوجّه النّاس فيقول:" لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعُوا النَّاسَ، يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

ومن المبادئ التّي يجب مُراعاتها أيضًا مفهوم المال والثروة والدّخل، فالمال أصله يكون من الطيّبات في الإنتاج والتّعامل، وليس من المعقول عندنا إنتاج ما هو خبيث وفيه إثم وضرر، من سجائر وخمور وغيرها من المنتوجات، ويشمل المال الثروة والدّخل، وما نُلاحظه في مجتمعاتنا هنالك ضرائب على الدّخل وليس هنالك ضرائب على الثروات، بينما الزكاة ضُربت على الدّخل والثروات، مثل الإنتاج الزّراعي الذي يُعتبر دخلًا وتجب فيه الزكاة التّي يجب إنفاقها على مُستحقّيها.

ولعل وجود القانون الاقتصادي المستمدّ من الشرع الحنيف إلى جانب ضرورة الخضوع له بالعدل من أهمّ المبادئ في الاقتصاد الإسلامي، فأن يُوجد القانون في الدولة يعني أن تسير على نهجه وبيانه، وأن يخضع الجميع لهذا القانون بالعدل، وإن حصل العكس وأصبح الحاكم ذا حريّة مطلقة، وبدأ أصحاب النّفوذ في السّلطة باستغلال مناصبهم لصالحهم المادّي، فسوف ينتشر الفساد الذي يقتُل روح الإنتاج، وتضيع الثّروات، وسيعيش الفرد تحت الخوف والاستبداد، غير قادر على أخذ المُبادرة للإنتاج، خوفًا من أنْ تذهب جهوده ومشاريعه سُدىً بسبب الفساد الطّاغي داخل المُجتمع -كما هو واقعنا اليوم-.

ومن تلك الأسس أيضًا إلى جانب الإلزام القانوني الالتزام بالرقابة الأخلاقية من خلال الصّدق والعفاف والأمانة ومُقاطعة الكذب والغشّ والجشع والأنانيّة والظّلم والاحتيال، أي عن طريق قانوني تنفيذي وذاتيّ يحفظ الأخلاق الاقتصاديّة، ويُعاقب الباغين بدون مُحاباة، ولا ننسى هنا أيضًا ضرورة التّناصح على الالتزام بهذه الأخلاق، والذّي يدخل في باب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر بين أفراد المُجتمع، إلى جانب الرّحمة والعناية بالآخر عن طريق الأوقاف الخيريّة المُوجّهة لدعم الاستثمار والتّنمية وسداد الدّيون للمعسرين ، وعن طريق الزّكاة والصدقات وإعطائها لأهلها من المُحتاجين.

**وهنا لنا أن نتساءل: ما دورنا لبناء اقتصادنا؟**

## ◆ البناء الاقتصادي:

إنّ الغاية المُشتركة من الأنظمة الاقتصاديّة في العالم هي ضمان الكفاءة الإنتاجية وحُسن توزيع الثروات، ومن أجل ذلك نُلاحظ اليوم أنّ الدّول الكبرى تسعى لفرض نفوذها واستغلال الدّول الضّعيفة ونهب ثرواتها والمواد الأوّليّة التي تمتلكها، ومن ثمّ جعلها سوقًا استهلاكيّة لترويج منتوجاتها، لضمان استقرارها الاقتصادي، وتواصل تسويق إنتاجها، واستمرار الهيمنة الاقتصاديّة بيدها.

في المُقابل فإن ما يُميّز النّظام الإسلامي الاقتصادي هو احترام كرامة الإنسان وتحقيق العدالة الاقتصاديّة بلا ظلم أو انحراف، ولا يُمكن للمُسلمين اليوم أن يخدموا دينهم وينشروا رسالته في الأرض وأن يحقّقوا رسالة الاستخلاف فيها، والدفاع عن مُقدّساتنا وعن المظلومين، إلا في حال الخروج من حالة التخلّف والتبعيّة الاقتصاديّة لغيرنا.

فنحن بحاجة اليوم إلى كسر قيود التخلّف والجهل والجمود والظّلم، عن طريق بناء شخصيّة مُسلمة مُتوازنة، تحمل ثقافة العمل والإنتاج والتّغيير والإقبال على الحياة، بنور الإيمان وبقوّة العقيدة وقادرة على تطبيق المبادئ التّي ذكرناها وجعلها قوانين يُلتزمُ بها، فعلينا اليوم أن نسعى لإنشاء جيل جديد يحمل داخله هذه الشخصيّة، وهذا دور الأسرة في بيتها، والمُعلّم في مدرسته، والإعلام في منابره، والمسجد والمُجتمع كُلّه إذ إنه على كلّ إنسان أن يسعى للإصلاح والتّغيير، كما علينا توحيد الجهود ووضع الاستراتيجيّات المناسبة لذلك، فإن وُجد هذا الجيل فإن ذلك سيُحدث نقلة داخل المُجتمع، وسيقودنا لبناء دول حديثة عادلة رايتها الإسلام وأخلاقه.